النزاهة النيابية: واشنطن مسؤولة عن ضياع أموال العراق

الولايات المتحدة أنفقت نصف المبالغ بطرق غير قانونية

□ بغداد / المدى

اتهمت لجنة النزاهة في مجلس النواب، الولايات المتحدة بإهدار الأموال العراقية من خلال تصرفها بـ ١٧ مليار دولار دون وجه قانوني.

وقالت عضو اللجنة عالية نصيف "ان لجنة النزاهة البرلمانية تعاين التوصيات التي سيخرج بها تقرير اللجنة البرلمانية المؤقتة المكلفة بمتابعة ملف أموال صندوق تنمية العراق".

مجلس النواب العراقي.. ارشيف

وكان البرلمان كلف لجنته من بعض أعضائه برئاسة زعيم المؤتمر الوطني، النائب احمد الجلبي في متابعة اختفاء ١٧ مليار من أموال صندوق تنمية العراق.

وأضافت نصيف وهي المتحدثة باسم الكتلة العراقية البيضاء، "حينما زار رئيس البرلمان اسامة النجيفي الولايات المتحدة ناقش هذه المسألة مع المسؤولين الاميركيين"، ناقلة عن الجانب الاميركي قوله لقد قدمنا وصولات تبين ان حكومة بول بريمر قد اعادت نصف المبلغ والتي تصل الى ٦،٦ مليار دولار ،وصرفت النصف الاخر على عملية اعادة تمنية محافظات العراق".الا ان نصيف اعترضت على هذا الكلام وقالت في تصريح لـ"المدى" امس" ان الوصولات التي قدمتها واشنطن بسيطة ،لا تتناسب مع حجم المبالغ ،كما ان الطرق التي صرفت من خلالها النصف الاخر من المبلغ غير قانونية". و لم تستبعد نصيف تورط شخصيات عراقية في هذا الملف، متابعة " كون جزء من اموال الصندوق تم صرفها بحجة اعادة تمنية المحافظات ، من الممكن تورط شخصيات عراقية في هذا الملف".وبينت نصيف ان " تقف العمل بصندوق تنمية العراق منذ العام ٢٠٠٥ ،الا ان الحكومة العراقية لم تستطع اتخاذ موقف بشان الاموال التي اختفت من هذا الصندوق ، مرجعة الامر الى" تباين موقف الحكومة من الطرف الامريكي وقواته والتي اعتبرت تارة كقوات فاتحة وتارة اخرى كقوات محتلة ، ما سبب ضعفا حكومي في طرح القضايا التي يعد الامريكان طرفا فيها".

وكان مسؤولون أميركيون قد أقروا في حزيران/يونيو الماضي اختفاء ٦،٦ مليارات دولار من صندوق إعادة إعمار العراق، لكن العراقيين يقولون إن نحو ١٧ مليار دولار فقدت وسرقت من قبل مؤسسات أميركية.

وكانت لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي قد وجهت رسالة إلى مكتب الأمم المتحدة في العراق في ١١ ايار/مايو الماضي، قالت فيه إن "مؤسسات الولايات المتحدة التي تعمل في العراق ارتكبت فسادا ماليا يقدر بنحو ١٧ مليار دولار أميركي كانت مخصصة لتنمية العراق".

تأتي هذه الاتهامات بعد ان أعلن نائب رئيس الوزراء العراقي للشؤون الاقتصادية، أن الحكومة العراقية صادقت على تشكيل لجنة خاصة لمتابعة اختفاء ١٧ مليار دولار من أموال صندوق إعادة إعمار العراق الذي كانت تشرف عليه سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بول بريمر، بحسب بيان لمكتب شاويس.

وأفاد البيان الذي تلقت (المدى) نسخة منه امس الاول أن "اللجنة الخاصة بوضع آلية ضمان حماية أموال العراق درست موضوع اختفاء مبلغ ١٧ مليار دولار أميركي من الأموال العراقية"، مشيراً الى أن "اللجنة استضافت في اجتماعها نائبة المفتش العام الأميركي لشؤون إعادة إعمار العراق جينجر كروز".

وأضاف البيان أن "الاجتماع الذي حضره وزراء الخارجية والمالية والعدل ورئيس ديوان الرقابة المالية ومحافظ البنك المركزي والمستشار القانوني لرئيس الوزراء العراقي قرر تشكيل لجنة خاصة من ممثلين عن وزارة المالية وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي لمتابعة موضع اختفاء الأموال العراقية وتقديم تقرير دوري شهري إلى لجنة حماية أموال العراق حول الموضوع".

وكشف رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي خلال استضافته في جلسة البرلمان التي عقدت في الـ ١٨ من نيسان الماضي، عن هدر أكثر من ١٧ مليار دولار من أموال العراق خلال إدارة الحاكم المدني الأميركي السابق بول بريمر.

وتم إنشاء صندوق تنمية العراق DFI في أيار من العام ٢٠٠٣، من قبل مُدير سلطة الائتلاف المؤقتة وتم الاعتراف به، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحد رقم ١٤٨٣ وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حُزيران من العام ٢٠٠٤، تم تفويض الحكومة الأمريكية من قبل حكومة العراق لإدارة أموال صندوق تنمية العراق، التي أتيحت لمشاريع إعادة الإعمار، و قامت وزارة الدفاع الأمريكية، بإدارة أموال الصندوق المذكور نيابة عن الحكومة الأمريكية، وقد تم سحب التفويض اعتباراً من ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. وسبق أن دعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء الوزارات والمؤسسات الرسمية كافة إلى تزويدها بجميع المعلومات المتوفرة لديها بشأن أية تجاوزات حصلت خلال فترة حكم الحاكم المدني للعراق بول بريمر، تتعلق بالأموال المودعة في صندوق تنمية العراق التي تم إنفاقها لتنفيذ مشاريع وهمية أو مغايرة للمواصفات المعلنة، مبينة أن هذا الطلب يأتي تمهيدا لإقامة الدعوى على الجهات والشركات التي تسبّبت في هدر أموال البلاد.

وأقر مجلس الأمن خلال اجتماعه في، ١٥ من كانون الأول الماضي،عددا من القرارات الخاصة بالعراق منها برنامج النفط مقابل الغذاء، و تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ بدلاً من وقفه في كانون الأول الماضي، كما كان مقرراً في بداية الأمر، بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

كتابة على الحيطان

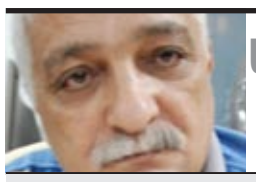

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

علاوي ينسحب أخيرا .. ماذا بعد ؟

اخيرا تخلى علاوي عن منصب رئيس مجلس السياسات الستراتيجية ، وهذا موقف يحسب له بكل القياسات بالرغم من الزمن والجهد والثمن الذي دفع غاليا في سبيل هذا المنصب، وقلنا في عمود سابق حول اجتماع القيادات السياسية اننا بحاجة الى اتخاذ قرارات شجاعة لان الكراسي والمناصب ليست دائمة ولا خالدة بوجود صناديق الاقتراع باختلاف وجهات النظر فيها . وسنرى الآن ان كان حل هذه العقدة سيفتح المجال امام تحريك العربة العالقة بالصراع على المناصب والمحاصصات الحزبية ام لا .

الافتراض الاكثر قبولا اننا سنجد انفسنا امام معضلة جديدة ربما لاحت آفاقها قبل فترة وجيزة وهي قانون المجلس نفسه . سنرى انفسنا في واقع خلافات جديدة على القانون وصياغته ودستوريته . الاخوة في العراقية وفي دولة القانون يشيرون الى تمسك كل منهم بموقفه من مسودة القانون المطروحة امام البرلمان للمناقشة وهذا واضح من التصريحات التي عبّرت عن تخندق جديد ، ونعتقد ان الكرة الآن في ملعب دولة القانون لاتخاذ قرار شجاع يساهم في حلحلة الامور والانطلاق الى الامام .

الصراع بين علاوي والمالكي الذي استهلك العملية السياسية وخيب آمال الجمهور بها ينبغي ان ينتهي ويصبح جزءا من الماضي ، رغم ان الصراع في حقيقته ليس بين شخصين وانما بين توجهين لقيادة السفينة العراقية المتأرجحة في امواج الخلافات الحقيقية والمفتعلة والقادمة من الخارج . لذلك على الطبقة المتصدية للعملية السياسية ان تدرك ان المهام التي امامها ليست نزهة ، فالعمليات الارهابية تتصاعد في اكثر من محافظة وقد حصدت ارواحا عراقية غالية وليس كما قال احد القادة الامنيين امس الاول ان الحالة الامنية متماسكة على الرغم من ان اصوات الانفجارات مسموعة والاغتيالات المتنوعة الاشكال قائمة على قدم وساق، والوضع الاقتصادي لا يحسدنا عليه أحد ، والتدخلات الخارجية تلعب طولا وعرضا في البلاد ومستقبل البلاد مشوب بالغموض لان احدا ،على ما اعتقد في ظل الوضع الحالي ، لا يعرف تحديدا على اي مرسى سترسو سفينتنا.

الجميع يعتقد ان المشتركات كثيرة والخلافات كثيرة ايضا ، لكن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا ، وهذه هي القاعدة الذهبية التي يتوجب على الجميع الاحتكام اليها والانطلاق منها ، لان ما يحدث الآن ، باستثناء امتيازات الطبقة السياسية ، هو خسارة للجميع باي قياس يحسب وتقاس به الامور ، والخاسر الأكبر طبعا ، الشعب الذي ينتظر اللحظة التي يرتاح فيها قادتنا من صراع الديكة الذي يمارسونه امامنا منذ سنوات دون كلل .

الانطلاقة ينبغي ان تكون بتنفيذ الاتفاقات بين الكتل السياسية وهي مهمة تقع عمليا على عاتق ائتلاف دولة القانون والسيد المالكي تحديدا ، وليس بديلا عنها التصريحات التي تتحدث عن تنفيذ ٩٠ ٪ من الاتفاقية في حين تقول الاطراف الاخرى ، ائتلاف الكردستانية والعراقية بل وحتى بعض حلفاء المالكي ،ان تنفيذ الاتفاقات لم ير النور بعد . ان انتقائية التنفيذ ستحبط الجميع وتعزز أجواء اللاثقة القائمة الآن بقوة وتفتح الأبواب لازمة جديدة .

حفيد الخوئي: لا قلق من اختيار مرجع أعلى بعد السيستاني

المرجعية شأن روحي ومعرفي ولا أهمية للبعد القومي فيها إطلاقا

□ النجف/ سعد سلوم

أكثر ما يشغل بال الشيعة العراقيين هو موقع النجف كعاصمة روحية لشيعة العالم في ظل منافسة حوزة قم الإيرانية لها. ويبدو هذا السؤال معقودا على من سيخلف المرجع الأعلى علي السيستاني (٨١ عاما) الذي يستقر في النجف ويؤثر بثقله الروحي على معظم الشيعة المتدينّين في العالم.

حول هاتين المسألتين كان لـ"نقاش" حوار مع جواد الخوئي حفيد المرجع الأعلى السابق للحوزة في النجف أبو القاسم الخوئي.

يشغل الخوئي الشاب منصب الأمين العام المساعد لمؤسسة الإمام الخوئي العالمية ومدير فرعها في العراق، وقضى اثنتي عشرة سنة بالدرس والتدريس في الحوزة العلمية في قم ويواصل الدراسة في المراحل العليا بالحوزة في النجف، فضلا عن دراسته الدكتوراه في جامعة الأزهر، وسبق له أن حصل على شهادة الماجستير من جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن، وشهادة البكالوريوس من الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية في بريطانيا ببحث عنوانه "الأقليات الدينية في العراق".

وجواد الخوئي ناشط في مجال الحوار بين الأديان والمذاهب ومن الموقعين الـ ١٣٨ على وثيقة "كلمة سواء" التي قدمت من علماء المسلمين إلى المسيحين واليهود والأديان الأخرى، ودعت إلى الاحترام والسلام بناء على القواسم المشتركة بين الأديان.

"نقاش" التقت الخوئي في منزل جدّه الراحل في النجف وكان هذا الحوار:

■ ما خصوصية مكانة النجف كمدينة دينية في العالم الإسلامي؟

– عرفت النجف باعتدالها ووسطيتها وانفتاحها على المدارس الإسلامية الأخرى، واذا راجعت تاريخها لن تجد جملة أو فتوى صدرت عنها ذات مضمون يشجع على العنف، وهناك أدلة كثيرة من تاريخنا تشهد بمثل هذا الاعتدال والانفتاح ليس على المدارس الإسلامية الأخرى فحسب بل حتى على الديانات الأخرى. فالشيخ محمد جواد البلاغي على سبيل المثال تعلم اللغة العبرية لكي يقرأ النصوص المقدسة بلغاتها الأصلية، وها نحن نجلس في منزل الراحل الإمام الخوئي زعيم الطائفة الشيعية وعلى بعد عشرة أمتار على يسار المنزل مقر للحزب الشيوعي العراقي وعلى يمينه وعلى بعد عشرين مترا ساحة جمال عبد الناصر رمز القومية العربية، وهذا مؤشر على وسطية النجف واعتدالها.

جواد الخوئي

■ هل انتم مستعدون للانفتاح على الديانات الاخرى وتنمية الحوار بين الأديان؟

– بالطبع، إن جهودنا لا بد ان تنصب على بقاء النجف على خط الاعتدال والانفتاح، ففي مدرسة العلم للإمام الخوئي التي نشيدها الآن مشروع جامعة لتدريس الأديان والمذاهب، وطموحنا كبير لتدريس الأديان الأخرى، بل ولا مانع لدينا لاستقبال الطلاب من الفاتيكان وغيره من المؤسسات الروحية للأديان لدراسة اللاهوت الشيعي، وتدريس لاهوت الأديان الأخرى للطلبة في النجف. لذا اعتقد أن من السهل والضروري انفتاح المدارس الأخرى على النجف سواء داخل العالم الشيعي أو العالم الاسلامي بعامة او حتى بالنسبة لأتباع الديانات الاخرى، ما دامت النجف مستعدة للانفتاح على العالم الروحي لجميع الأديان.

■ كيف سيتم اختيار مرجع أعلى كخليفة للمرجع الأعلى الحالي السيد السيستاني؟

– اختيار مرجع أعلى يخضع لآليات مختلفة عن بقية المؤسسات الدينية، ففي مؤسسة دينية سنية كالأزهر يجري اختيار شيخ الأزهر رسميا من قبل الحكومة وفي المؤسسة الدينية الكاثوليكية يجري انتخاب البابا من قبل الكاردينالات لكن المؤسسة الدينية الشيعية تختلف من نواح ثلاث: أولا يدرج الشيعة "العقل" بوصفه أحد مصادر التشريع، ويترك هذا الأمر أثره على المؤسسة الدينية من ناحية كونها تظل قائمة على فتح باب التفكير والرأي وهو ما نعبر عنه فقهيا بـ"الاجتهاد" فلا قدسية لدينا لأي فكر بشري، لذلك هناك حيوية في النقاش وتبادل الآراء، والمرجع يفرض نفسه على مقلديه بقوة معرفته وليس هناك سلطة لاختياره لا تنبع من الإرادة الحرة لجماهير المؤمنين.

ثانيا، الاستقلالية المالية المحضة، فالمرجع في المؤسسة الدينية الشيعية يرعى شؤون الطائفة من خلال مساعدات المؤمنين المالية والخمس والزكاة وليس هناك اعتماد إطلاقا على الدولة أو الحاكم، وتتبع استقلاليته المالية استقلاليته الفكرية وهامش الضغط عليه منعدم لذا لا يمكن لسلطة رسمية ان تؤثر على اختيار المرجع الأعلى.

والثالث الانتخاب وهو انتخاب تلقائي –واستعمل كلمة انتخاب مجازا– من خلال استقطاب مقلدي المرجع السابق من قبل مرجع جديد، فليس هناك كاردينالات ينتخبون ولا سلطة زمنية تقوم بتعيينه دون النظر الى قوميته أو جنسيته أو لونه أو كونه سيد [متحدر من نسب الرسول (ص) أو الإمام] أو من عامة الناس فهناك شروط موضوعية لها علاقة بالتقوى والعلم. فالمرجع الأعلى يبدأ طالبا ثم أستاذا ثم أستاذا للبحث الخارج ثم مرجعا ثم مرجعا أعلى. وهي طريقة بطيئة من التكوين اللاهوتي والمعرفي تستغرق عقودا من الاجتهاد والدرس وتكريس الذات للمعارف اللاهوتية.

■ ما رأيكم بالآراء التي تماثل بين المرجعية الدينية في النجف والفاتيكان من حيث مركزية المرجع الأعلى التي تشبه مركزية البابا في العالم الكاثوليكي، وأن المراجع الدينيين حول المرجع الأعلى أشبه بالكاردينالات حول البابا؟

– هناك أوجه شبه شكلية، لكن ليس هناك دخان أبيض بعد رحيل المرجع الأعلى يشير إلى انتخاب بديله من قبل الكاردينالات، بل هي كما شرحت لك في الدورة التلقائية لانتخاب المرجع الأعلى، كما أن المركزية الروحية للمرجع الاعلى ليست مرجعية حديدية أو بوليسية أو سلطوية بل هي مرجعية روحية، فآراؤه لا تسري إلا على جمهور مقلديه وهم قد يصلون في يومنا هذا الى ٦٠٪ من العالم الشيعي الذي يبلغ زهاء مئتي مليون حول العالم والباقي يتوزعون على بقية المراجع. ولهذا قلت ان هناك في رحاب العقل الشيعي نوعا من الانفتاح والتنوع على بقية الآراء حتى داخل العقل الشيعي نفسه، وليس هناك عصمة للمرجع الأعلى كما هي حال عصمة البابا، فآراء المرجع الأعلى تنصب حول الأمور الروحية والدينية (الحلال والحرام) فهو متخصص بالعلوم الدينية والفقهية ولا يرجع اليه في أمور الطب والهندسة والتي لها مرجعياتها العلمية من ذوي الاختصاص.

■ هناك من يذهب الى قوة منافسة حوزة قم في ايران لحوزة النجف، وان النجف بعد رحيل السيستاني ستفقد مكانتها في العالم الشيعي لصالح حوزة قم؟

– لا يمكن لأي مكان آخر في العالم أن ينافس النجف أو يتحدى رأسمالها الرمزي وسلطتها الروحية، ففيها أقدم جامعة شيعية في العالم، فضلا عن وجود مرقد الإمام عليّ عليه السلام، ومهما حاولت أي مدينة اخرى تقليدها فإنها لن تكون سوى نسخة فاقدة لسحر الأصل و كاريزميته الروحية. لذا يتطلع طلاب المعرفة من أندونيسيا أو ايران أو باكستان أو لبنان إو إحدى دول الخليج إلى هذه المدينة دون سواها من المدن الأخرى، وحتى بالنسبة للمرجع الأعلى فإن وجوده في النجف سيكون عاملا مساعدا على صعوده لذا تجد الكثير من رجال الدين الذين يقضون فترة في النجف يطلقون على انفسهم لقب "النجفي" حتى لو كان من مدن عراقية اخرى او كانوا ينتمون بجنسيتهم لدول أخرى ايضا، وهي مدينة تحفز رجل الدين على الابداع، فالامام الخميني عاش لعشر سنوات في النجف وانتج نظريته حول ولاية الفقيه في النجف وليس في ايران. كما انتجت النجف شعراء كبارا مثل الجواهري وخرج العديد من قادة اليسار في العراق من بيئة النجف ايضا.

■ ما رأيكم في الآراء التي تذهب الى أهمية ان تكون المرجعية الدينية للنجف من أصل عربي؟

– المرجعية شأن روحي ومعرفي ولا اهمية للبعد القومي فيها إطلاقا، وعبر القرون تنوعت المرجعيات فهناك مرجع من أصل عربي: عراقي أو لبناني وآخر من أصل ايراني وغيره من اصل آذري الخ..، وهذا التنوع يعكس حالة ايجابية كما أسلفت، وليس هناك على الاطلاق صراع قومي بين المرجعيات بل تنافس معرفي علمي يحفز على تطور الآراء.

■ عن (نقاش ويكلي)

اعلام

◆ الدملوجي: الحكومة مطعون بشرعيتها

قالت الناطقة باسم العراقية ميسون الدملوجي ان عدم التزام الحكومة بتنفيذ بنود اتفاق اربيل سيجعلها حكومة غير قادرة على الاستمرار.

واضافت :" ان الحكومة اذا لم تنفذ الالتزامات المترتبة عليها فإنها لن تكون قادرة على الاستمرار ، علما ان الحكومة الحالية لا تزال غير شرعية لأنها غير مكتملة وليس لها برنامج حكومي ، وهذه الامور كلها تطعن في شرعية هذه الحكومة.

◆ جيجو: الأقليات ضحية الصراع في البلاد

قال رئيس الكتلة الايزيدية في البرلمان امين جيجو فرحان، ان الأقليات في العراق ضحية الصراع على الأرض.

وأوضح ان"الأقليات ضحية الصراع على الأرض وهو المبدأ الذي يتمسك به احد المكونات الثلاثة الرئيسية في البلاد، هناك كتل تقوم بممارسات عدوانية ضد الاقليات وتطرح أيدلوجيات كصهر الاقليات في بودقة الكتلة الكبيرة، وهناك امتيازات مالية ومنصبية ومعنوية تعطى للأفراد الذين يمررون أجندة ما لصالح كتلة معينة.

◆ السعد: يجب معرفة أضرار مبارك

طالبت النائبة عن كتلة الفضيلة باستضافة المشرفين على تقرير اللجنة الفنية بشأن ميناء مبارك في مجلس النواب.

وقالت النائبة سوزان السعد إن " خطورة الموقف وأهميته تتطلب استضافة المشرفين على اعداد تقرير اللجنة الفنية الخاصة بتقصي الحقائق حول الاضرار التي يتسبب بها تشييد الكويت لميناء مبارك او من ينوب عنهم ليتمكن اعضاء مجلس النواب من مناقشتهم حول الفقرات الواردة في التقرير.